الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

6 **رمضان** 1436 –23 **يونيو** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2
حقوق الإنسان فى العالم	21

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الملك سلمان يوافق على منح ذوي الإعاقة الحركية مقابلاً مالياً بدلاً من السيارات المجهزة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 6 رمضان 1436هـ - 23 يونيو 2015م
http://alhayat.com/Articles

جدة – «الحياة»

صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز على التنظيم الجديد الذي ينص على منح الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية وأسرهم الذين تنطبق عليهم الشروط، مقابلاً مالياً قدره 150 ألف ريال بدلاً من تأمين السيارات التي جهزت بما يتناسب واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

ونصت الموافقة، بحسب "وكالة الأنباء السعودية" (واس)، على أن تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية التنسيق مع وزارة المالية لمراجعة اشتراطات المنح وضوابطها، كذلك قيام وزارة الشؤون الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بوضع خطة لحل المشكلة على المدى الطويل وفق برنامج زمني لتهيئة وتوفير مواصلات موثوقة خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة مع إمكان إتاحة الفرصة للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني للإسهام في تنفيذ هذه الخطة.

وأوضح وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور عبدالله المعيقل أنه "سيتم التفاهم بين وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة المالية على طريقة تحديد الإجراءات المناسبة لتنفيذ عملية الصرف المالي النقدي الذي سيكون لمن تمت الموافقة على منحهم سيارات، وهم بقية المسجلين في المرحلة الأولى وعددهم يقارب 500 مستفيد، وسيتم الصرف لهم جميعاً بإذن الله قبل نهاية العام الحالي، وبذلك سيتم استكمال الصرف النقدي لمن سجلوا منذ بداية البرنامج قبل سنوات عدة حتى نهاية العام 1435هـ."

وأشار إلى أنه بالنسبة للمسجلين في المرحلة الثانية التي بدأت العام 1436هـ وانتهت في شهر رجب الماضي والذين بلغ عددهم ما يقارب 12 ألف مستفيد، فسيتم الصرف لهم وفق ما يتم تحديده من ضوابط وشروط وإجراءات للصرف بين وزارة المالية ووزارة الشؤون الاجتماعية، موضحاً أن قوائم بيانات المستحقين متوافرة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والهدف هو راحة الأبناء الذين ستصلهم الخدمة بكل عناية وهم في منازلهم.

مما يذكر أن برنامج منح سيارات لذوي الإعاقة منذ أن تم إطلاقه لدى وزارة الشؤون الاجتماعية العام 1433 هـ قام بمنح أكثر من ستة آلاف و300 سيارة.

متسولون من "حصّالات" تجمع المال.. إلى "جواسيس" يغذون الإرهاب

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 6 رمضان 1436هـ - 23 يونيو 2015م
http://alhayat.com

الدمام – ناصر بن حسين

حذرت وزارة الشؤون الاجتماعية من تزايد ظاهرة التسوّل في رمضان المبارك، معتبرة أنها تشكّل «خطورة على المجتمع». لكنها نصحت بالتروي في التعامل مع المعلومات المتداولة من أن بعض المتسولين هم عبارة عن جامعي معلومات لمصلحة التنظيمات الإرهابية، معتبرة ذلك «بحاجة إلى تثبت». ويُتهم إرهابيون بانتحال شخصيات متسولين، لجمع المعلومات التي تسبق تنفيذ عملياتهم الإرهابية.

وراجت مقاطع مصورة على شبكات التواصل الاجتماعي، حول تحول المتسولين من «حصّالات متنقّلة لجمع الأموال»، عبر استعطاف العابرين، إلى «جواسيس» يتنقّلون بين الأحياء لجمع المعلومات لصالح التنظيمات الإرهابية.

بدوره، أوضح مساعد المدير العام لفرع وزارة الشؤون الاجتماعية للتنمية الاجتماعية في المنطقة الشرقية محمد رجب الزهراني أن «القبض على المتسولين أصبح من مسؤولية الجهات الأمنية حالياً، ولم يعد للوزارة يد في هذه العملية، وذلك منذ خمسة أعوام.«

وقال الزهراني لـ «الحياة»: «إن دور الوزارة يكمن في درس أوضاع الأشخاص المقبوض عليهم، من خلال التأكد ما إذا كان الشخص سعودياً، وهل هو في حاجة إلى وظيفة، أو توفير علاج، لتدني وضعه الصحي». وأشار إلى أنه في حال كان المتسول المقبوض عليه أجنبياً، يتم تسليمه إلى جهة الترحيل، لاتخاذ الإجراءات اللازمة حياله. وذكر أن انتقال المتسول إلى جاسوس لأحد التنظيمات الإرهابية «أمر يحتاج إلى تثبّت.«

ولفت الزهراني إلى أن «المحتاجين لا يخرجون من منازلهم، لمدّ اليد»، لافتاً إلى أن من يوجدون في الشوارع طلباً للمساعدة، «يستغلون عطف الناس، وبخاصة في هذا الشهر الكريم. وذكر أن «أعداد المتسولين يزداد عند الإشارات الضوئية، بما لا يقل عن أربعة أشخاص»، مؤكداً ضرورة «وجود تشديد أمني، للحد من هذه الظاهرة المتزايدة، وذلك للتأكد ما إذا كان المتسول جاسوساً أو مستغلاً لعطف الآخرين، لكسب المال من غيرها.«

وكانت شرطة المنطقة الشرقية أوقفت منذ مطلع العام الهجري الحالي 607 حالات تسول. وبلغت نسبة المواطنين من المقبوض عليهم 62 في المئة. وتمثل فئة النساء النسبة الأعلى من الحالات المضبوطة بـ43 في المئة يليها الأطفال بـ33 في المئة، ثم الرجال بـ24 في المئة. ويسلم السعوديون المقبوض عليهم إلى مكتب المتابعة الاجتماعية، فيما يسلم الأجانب إلى إدارة توقيف الوافدين.

يذكر أن وزارة الداخلية حذرت في أوقات سابقة من التبرعات «المشبوهة». وغردت عبر حسابها في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»: «لا يأخذك حسن ظنك بالآخرين للتجاوب مع دعوات مشبوهة للتبرع وتعريض نفسك لارتكاب جريمة تمويل الإرهاب، أو أن تكون عرضة للنصب والاحتيال». وأكدت الداخلية في سلسلة تغريدات على الحرص على وصول زكاة الأموال والصدقات والتبرعات إلى مستحقيها مباشرة أو عبر الجهات المرخص لها من الجهات المختصة بالمملكة، مشددة على أنه «يتم تنفيذ الأنظمة والتعليمات بحق كل من يثبت تورطه في جمع الأموال أو التبرعات العينية بطريقة غير مشروعة وإبعاد غير السعوديين إلى خارج المملكة.«

وتضمنت التغريدات أنه «يتم إيقاع الحجز على أي حساب مصرفي يتم الإعلان عنه بأية وسيلة لجمع الزكوات أو الصدقات أو التبرعات بدون تصريح من الجهات المختصة»، لافتة إلى أن المملكة تولي اهتماماً خاصاً بالأشقاء السوريين من خلال الحملة الوطنية لنصرة الأشقاء في سورية.

متسولات يتسترن بالأطفال... على رغم تهمة "الاتجار بالبشر"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 6 رمضان 1436هـ - 23 يونيو 2015م
http://alhayat.com/Articles

الدمام – رحمة ذياب

لجأت متسولات إلى التحايل على الأجهزة الرسمية التي تلاحق المتسولين، عبر استخدام الأطفال في ممارسة التسول، مع عدم ظهور النساء، تحسباً للتوقيف خلال حملات المتابعة في حال القبض على متسولات. ويؤدي استغلال الأطفال في التسول إلى تعريض المتسببين إلى عقوبتين، الأولى التسول، والثانية الاتجار بالأطفال.

فيما أعلن مكتب المتابعة الاجتماعية أن معدل الأطفال الذين يتم توقيفهم يومياً وهم يتسولون يصل إلى أربعة أطفال، ويتم إرسالهم إلى إدارة مكافحة التسول. فيما يتولى فريق متابعة حال الطفل وأسباب تسوله ومن يدفعه إلى ذلك. كما تتواصل الإدارة مع الأجهزة الأمنية في حال الاشتباه إذا كانت شبكات تقوم بذلك.

وقدرت شرطة المنطقة الشرقية نسبة الأطفال الذين يمارسون التسول ويتم توقيفهم بنحو 33 في المئة. فيما أشارت إحصاءات وزارة العمل إلى أن نسبة عالية من المتسولين المقبوض عليهم هم من الأجانب، إذ تراوح نسبة السعوديين من المتسولين بين 13 و 21 في المئة، بينما تراوح نسبة الأجانب من المتسولين بين 78 و 87 في المئة من خلال إحصاءات آخر ثمانية أعوام، في إشارة واضحة للنسبة العالية التي يمثلها المتسولون الأجانب، إذ يستغلون التكافل والبر والرحمة التي يحض عليها الدين الإسلامي في استدرار العطف.

وتسعى مكاتب المتابعة الاجتماعية إلى تحقيق أسس التوجيه والإصلاح السليمة للمتسولين السعوديين، إذ يوجّه ذوو العاهات والعجزة مثلاً إلى دور الرعاية الاجتماعية، للاستفادة من خدماتها. فيما يحال المرضى إلى المستشفيات المتخصصة، إذ تقدم لهم الرعاية الصحية المناسبة من دون مقابل، أما المحتاجون مادياً فتصرف لهم المساعدات المالية من الضمان الاجتماعي أو الجمعيات الخيرية، كما يُحال الصغار والأيتام الذين تنطبق عليهم لوائح دور التربية إلى هذه الدور، إذ توفر لهم الإقامة المناسبة والتنشئة الاجتماعية السليمة، أما المتسولون الأجانب الذين يشكلون نسبة عالية من المتسولين، فإن مهمة متابعتهم وإنهاء إجراءات ترحيلهم تعنى بها الجهات الأمنية المختصة.

من جانب آخر، حذرت مسؤولة رعاية الأيتام في مكتب المتابعة الاجتماعية بالأحساء فاطمة البريك، من نشر عناوين المنازل على مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك، سناب شات...)، لكونها من أهم أسباب التحرش الجنسي حالياً. وأكددت خلال ورشة العمل التي نظمها مكتب المتابعة الاجتماعية في الأحساء أخيراً بعنوان: «التحرش الجنسي وأضراره»، حضرتها 15 مستشارة أسرية بمركز التنمية الأسرية، ضرورة «عدم ترك الأطفال بمفردهم لفترة طويلة مع الأجهزة الإلكترونية، أو الاعتماد على العاملة والسائق لرعايتهم.«

وشدد البريك على ضرورة «تحذير الأطفال من التحدث مع الأشخاص الغرباء، ومنعهم من مشاهدة الأفلام الإباحية، والبعد عن تداول الكلام الفاحش بين أفراد الأسرة»، معتبرة الوازع الديني «الواقي الأساسي من التحرش الجنسي». كما تحدثت عن أثر التحرش الجنسي على الجاني والضحية، وقالت: «ربما يدفع التحرش الضحية أحياناً إلى أن يكون جانياً على غيره في المستقبل، إضافة إلى النظرة التشاؤمية للذات.«

وشملت الورشة محاور عدة، منها: أضرار التحرش الجنسي وأنواعه والمتمثلة في الجسمي، واللفظي، وأسباب التحرش. كما ناقشت المستشارات أموراً خاصة بالأيتام لتبادل الخبرات، وتعرفن على الخدمات التي يقدمها مكتب المتابعة الاجتماعية في الأحساء، والتي تتمثل في رعاية الأيتام من ذوي الظروف الخاصة ضمن الخطة الاستراتيجية التي وضعتها الوزارة، إضافة إلى إيواء العاملات، ودرس حالات التسول.

الجوازات تصحح أوضاع 205328 من أبناء الجمهورية اليمنية

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 6 رمضان 1436هـ - 23 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1059314

الرياض – واس

بلغ عدد من تم إنهاء إجراءات تصحيح أوضاعهم من الأخوة الأشقاء أبناء الجمهورية اليمنية المقيمين في المملكة بمراكز التصحيح لمناطق المملكة كافة حتى الساعة الواحدة ظهراً من يوم الاثنين الموافق 5 /9 / 1436 ه (205328) شخصاً.

جاء ذلك في بيان أصدرته المديرية العامة للجوازات أمس، ودعت المديرية الأخوة الأشقاء أبناء الجمهورية اليمنية ممن تنطبق بحقهم شروط الحصول على هوية زائر إلى سرعة الاستفادة من الأمر السامي الكريم لخادم الحرمين الشريفين واستيفاء جميع متطلبات التصحيح التي يمكن الاطلاع عليها من خلال زيارة موقع المديرية العامة للجوازات الإلكتروني

(http://www.gdp.gov.sa)، وللرد على الاستفسارات الاتصال على الرقم (992) أو التواصل عبر البريد الإلكتروني: gdp.goc.sa@992.

في تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بالمجلس.. تنشره «الرياض»

الشورى: تراجع "نزاهة" في مكافحة الفساد وتأخرها في متابعة استرداد أمواله

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 6 رمضان 1436هـ - 23 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1059222

الرياض- عبدالسلام محمد البلوي

اكدت لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بمجلس الشورى أن الهيئة الوطن "نزاهة" لازالت متراجعة في تأديتها لاختصاصاتها ومهامها المتعلقة بمكافحة الفساد وأوضحت اللجنة في تقريرها الذي سيناقشه المجلس في شهر ذي القعدة المقبل تراجع إجمالي البلاغات الواردة إلى الهيئة من 6052 بلاغاً في العام السابق(341435) إلى 4484 عام التقرير)351436.(

توصية تطالب المحاكم بتزويد الهيئة بالنسخ النهائية في أحكام قضايا الفساد

وعلى رغم أن الهيئة عزت في تقريرها هذا التراجع إلى زيادة وعي المواطنين باختصاصاتها ومهامها، إلا لجنة الهيئات الرقابية الشورية لاحظت تراجع البلاغات الواردة للهيئة التي تدخل ضمن اختصاصها إلى 1278 عام التقرير بينما كان في العام الذي سبقه 2622.

وترى اللجنة في تقريرها أن الهيئة لا زالت متأخرة في متابعة استرداد الأموال والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد مع الجهات المختصة، حيث لاحظت بعد مراجعتها لتقارير الهيئة السنوي السابقة استرداد مبلغين لمدة عامين ماليين متتالين(331435)، كما ان الهيئة لم تمكن من الحصول على نسخ من الأحكام النهائية الصادرة في قضايا الفساد، وقد حد هذا الأمر من قدرة الهيئة على متابعة استرداد الأموال الناتجة عن جرائم الفساد. وأوصت لجنة الهيئات الرقابية بتمكين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من الحصول على النسخ النهائية للأحكام القضائية الصادرة في قضايا الفساد، وأكدت اللجنة أن التوصية جاءت بعد رصد عدم تعاون المحاكم مع الهيئة في توفير نسخ الأحكام. وطالبت اللجنة الشوريَّة الهيئة بالتنسيق مع وزارة التعليم والتأكيد على قيم النزاهة والشفافية في المنظومة التعليمية، مبررةً ذلك بتفشي مظاهر التسامح مع الفساد في المجتمع، من قبول للوساطات والمحسوبيات والتسيب الوظيفي والتفريط بالممتلكات العامة، وأكدت اللجنة أن هدف الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد يسعى لتحصين المجتمع ضد الفساد بالقيم الدينية والأخلاقية والتربوية فشددت على ضرورة التنسيق مع وزارة التعليم لزرع قيم النزاهة في أذهان الأجيال القادمة وتطوير المنظومة التعليمية بما يحقق هذا الغرض.

أثنى على مضامين كلمة الملك المفدى بمناسبة شهر رمضان

مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين يستمع إلى نتائج زيارة ولي ولي العهد إلى روسيا

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 6 رمضان 1436هـ - 23 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1059311

جدة – واس

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، مساء أمس الاثنين، في قصر السلام بجدة.

المملكة تأسف لانتهاء مشاورات جنيف بشأن اليمن دون التوصل إلى اتفاق

وفي بداية الجلسة، أعرب خادم الحرمين الشريفين- أيده الله - عن شكره وتقديره لإخوانه أصحاب الجلالة والفخامة والسمو قادة ومسؤولي الدول الشقيقة وجميع المهنئين بشهر رمضان المبارك على ما عبروا عنه من مشاعر نبيلة ودعوات صادقة، سائلاً الله العلي القدير أن يعين المسلمين في جميع بقاع الأرض على صيامه وقيامه وأن يتقبل صالح أعمالهم.

بعد ذلك أطلع - أيده الله - المجلس على نتائج مباحثاته مع فخامة رئيس جمهورية باكستان الإسلامية ممنون حسين، واستقباله لمعالي وزير خارجية تركيا مولود جاوش أوغلو.

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل بن زيد الطريفي في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء، تقدم بخالص التهاني لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد وسمو ولي ولي العهد وشعب المملكة والشعوب الإسلامية والعربية بمناسبة شهر رمضان المبارك، داعياً الله جل وعلا أن يمن على الجميع بالمغفرة والرحمة والقبول وأن يعيد على المسلمين شهر الخير والبركة أعواماً عديدة وأزمنة مديدة.

واستذكر المجلس في هذا السياق ما اشتملت عليه كلمة خادم الحرمين الشريفين التي وجهها لشعب المملكة والأشقاء المسلمين في كل مكان بمناسبة الشهر الكريم من دعوات لشحذ الهمة لبذل الخيرات من صيام وقيام وفعل للخيرات وأهمية قيام المسلم بأعماله على أكمل وجه وتعامله بخلق حسن مع المراجعين والمتعاملين لأن شهر رمضان يبعث في النفوس معاني التعاطف والتراحم، وتأكيده - رعاه الله - على أن الدين الإسلامي الذي أنزلت رسالته رحمة للعالمين دين محبة وتراحم وطريقه طريق خير وصلاح وبناء ومنهجه منهج وسط وحوار وألفة يجمع ولايفرق وينبذ العنف والإرهاب، وتشديده على أن هذا الشهر بمعانيه السامية يبعث في النفوس الالتزام بهذه المثل والقيم والأهداف النبيلة.

إحلال «وزارة التعليم» محل وزارتي «التعليم العالي» و«التربية والتعليم«

وقدر مجلس الوزراء ما شدد عليه الملك المفدى من المضي بحول الله تعالى على النأي بالمملكة ومواطنيها عن الفتن والقلاقل والاحتقانات الطائفية والتأكيد على الرفض التام للتصنيف المذهبي والطائفي إدراكاً لمخاطره على اللحمة الوطنية، ورفع المجلس الشكر والتقدير للملك المفدى على تأكيده على أن الثقة بالمواطن السعودي لا حدود لها وأنه لن يكون هناك تساهل مع المقصر في ذلك ومحاسبة كل من ينال من أمننا وثوابتنا الدينية والوطنية.

وبين معاليه أن مجلس الوزراء استمع وبتوجيه كريم من خادم الحرمين الشريفين إلى نتائج الزيارة الرسمية لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع لجمهورية روسيا الاتحادية، وما جرى خلالها من لقاءات مع فخامة الرئيس فلاديمير بوتين وكبار المسؤولين في روسيا الاتحادية وما تم من توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية، شملت التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية والفضاء والتعاون العسكري والإسكان وقطاع البترول والجانب الاستثماري، منوهاً في هذا الشأن بمتانة العلاقات بين البلدين

والرغبة في تعميق التعاون بينهما في المجالات كافة بما هدف لمصالح الشعبين الصديقين وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.
واستعرض مجلس الوزراء بعد ذلك جملة من التقارير عن مستجدات الأوضاع وتطوراتها في المنطقة والعالم، مرحباً بالبيان الختامي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في ختام اجتماعهم الاستثنائي الخاص باليمن في جدة، مشدداً على دعم المملكة لجميع الجهود المبذولة لإنهاء الأزمة اليمنية ورفضها الشديد لأي تدخل خارجي في شؤون اليمن دون طلب من حكومته الشرعية.
وعبر مجلس الوزراء عن أسف المملكة لانتهاء مشاورات جنيف بشأن اليمن دون التوصل إلى اتفاق، مبدياً تقديرها لجهود الأمم المتحدة في سبيل تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216، ولمساعي الدول المشاركة لإنجاح جهود الأمم المتحدة، وللتعاون الإيجابي الذي أبدته الحكومة الشرعية في اليمن مع تلك الجهود لرفع المعاناة عن الشعب اليمني.
وأفاد معالي الدكتور عادل بن زيد الطريفي، أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهت إليه كل من اللجنة العامة لمجلس الوزراء وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها، وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:
أولاً:
وافق مجلس الوزراء على إحلال اسم (وزارة التعليم) محل اسم كل من (وزارة التعليم العالي) و(وزارة التربية والتعليم) وإحلال اسم (وزير التعليم) محل اسم كل من (وزير التعليم العالي) و(وزير التربية والتعليم) أينما وردت تلك الأسماء في الأنظمة والتنظيمات والمراسيم والقرارات والأوامر والتعليمات.
ثانياً:
وافق مجلس الوزراء على تعيين المهندس عبدالله بن فهد السويلم والمهندس صلاح بن راشد الراشد والأستاذ خالد بن عبدالله البواردي أعضاء في مجلس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض لمدة ثلاث سنوات.
ثالثاً:
وافق مجلس الوزراء على تعيين الأستاذ خالد بن عبدالله الزامل والأستاذ محمد بن عبدالعزيز العفالق، عضوين في مجلس الهيئة العليا لتطوير المنطقة الشرقية لمدة ثلاث سنوات.
رابعاً:
قرر مجلس الوزراء الموافقة على تفويض معالي وزير المالية - أو من ينيبه - بالتوقيع على مشروع اتفاقية تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.
بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير المالية رئيس مجلس إدارة الصندوق السعودي للتنمية، قرر مجلس الوزراء ما يلي:
- 1تجديد عضوية الأستاذ صالح بن عبدالله العواد في مجلس إدارة الصندوق السعودي للتنمية لمدة ثلاث سنوات.
- 2تعيين صاحب السمو الأمير خالد بن سعود بن خالد آل سعود، والدكتور مؤيد بن عيسى القرطاس، والمهندس عمر بن أحمد باحليوه، أعضاء في مجلس إدارة الصندوق السعودي للتنمية لمدة ثلاث سنوات.
سادساً:
قرر مجلس الوزراء الموافقة على إضافة ممثل من وزارة المياه والكهرباء إلى عضوية اللجنة الوطنية لتقنين أعمال التشغيل والصيانة وتقييسها، المشكلة بموجب الفقرة (1) من (المادة الثانية) من تنظيم اللجنة الموافق عليه بقرار مجلس الوزراء رقم (200) وتاريخ 4 / 7 / 1432ه.
سابعاً:
بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير الشؤون البلدية والقروية، وافق مجلس الوزراء على تشكيل مجلس إدارة شركة المقر للتطوير والتنمية برئاسة أمين منطقة المدينة المنورة وعضوية كل من:
- 1الأستاذ يوسف بن صالح السيف ممثلاً لوزارة الشؤون البلدية والقروية عضواً
- 2الأستاذ وهيب بن محمد السهلي ممثلاً لإمارة منطقة المدينة المنورة عضواً
- 3الأستاذ محمد بن أحمد الحيدري ممثلاً لوزارة المالية عضواً
- 4المهندس صالح بن إبراهيم الرشيد ممثلاً لوزارة التجارة والصناعة عضواً
- 5المهندس محمد بن إبراهيم الزميع ممثلاً لوزارة الإسكان عضواً
- 6الدكتور طلال بن عبدالرحمن الردادي ممثلاً لهيئة تطوير المدينة المنورة عضواً
- 7الشيخ عبدالرحمن بن إبراهيم الحصين
- 8الأستاذ يوسف بن عبدالستار الميمني
-9الدكتور خالد بن عبدالله الدغيثر، أعضاء من القطاع الخاص.
-10المهندس إياد بن عبدالرحمن البنيان

- 11الأستاذ زياد بن أحمد التونسي
بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (40 / 25) وتاريخ 10 / 6 / 1436هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارة خارجية المملكة العربية السعودية ووزارة خارجية جمهورية الأوروجواي الشرقية، الموقعة في مدينة (جدة) بتاريخ 23 / 5 / 1435هـ.
وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.
تاسعاً:
وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، وذلك على النحو التالي:
1تعيين الدكتور محمد بن عبدالرحمن بن سليمان الحقيل على وظيفة (مستشار أمني) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الداخلية.
2تعيين الدكتور طارق بن عبدالله بن حسن النعيم على وظيفة (وكيل الوزارة للتجارة الداخلية) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة التجارة والصناعة.
3تعيين الدكتور محمد بن طلال بن عبدالله سمسم على وظيفة (وكيل الوزارة للتخطيط والتطوير) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الحج.
4تعيين إبراهيم بن عبدالعزيز بن عبدالله الشبانات على وظيفة (خبير نظامي أ) بالمرتبة الخامسة عشرة بهيئة الخبراء بمجلس الوزراء.
5تعيين محمد بن عبدالملك بن عبدالله بن دهيش على وظيفة (خبير نظامي ب) بالمرتبة الرابعة عشرة بهيئة الخبراء بمجلس الوزراء.
6تعيين عبدالعزيز بن فهد بن زيد بن سعيد على وظيفة (مدير عام فرع الرئاسة العامة بمنطقة عسير) بالمرتبة الرابعة عشرة بالرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
واطلع مجلس الوزراء على تقريرين سنويين لوزارة العمل والهيئة العامة للطيران المدني عن العام المالي (1434 / 1435 هـ)، كما اطلع على ما رفعته وزارة العدل بشأن التعاون في المجال القانوني بين مجلس التعاون والمملكة المتحدة والآلية المقترحة لتنفيذه، وقد أحاط المجلس علماً بذلك، واتخذ بشأنه عدداً من التوجيهات.

احتساب الطبيب والصيدلي والممرض السعودي بموظفين في «نطاقات»

القرار يشمل الأكاديميين حملة الدكتوراة.. ووزن الوافدين في 3 مهن صحية النصف

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 6 رمضان 1436هـ - 23 يونيو 2015م
http://www.al-madina.coml

سعد آل منيع – جدة
قررت وزارة العمل احتساب المواطنين حاملي درجة الدكتوراه العاملين في منشآت تندرج تحت نشاط الجامعات والكليات الأهلية بواقع سعوديين اثنين في نطاقات، بشرط أن يكون العامل السعودي على وظيفة «أستاذ مساعد - أستاذ مشارك - أستاذ»، بالإضافة إلى احتساب المواطنين العاملين في القطاع الصحي بوظائف طبيب وصيدلي وممرضة بواقع سعوديين

اثنين في نسب التوطين نطاقات بشرط أن يكون العامل معتمدًا من هيئة التخصصات الطبية السعودية.. بينما يتم احتساب العمالة الوافدة بوظائف (طبيب، صيدلي، ممرضة) بواقع «نصف عامل وافد» على أن يكون معتمدا من الهيئة.
وطرحت وزارة العمل مسودة قرار على بوابة «معًا نحسن» بهدف تغيير أوزان العمالة الوافدة في نطاقات وفق عوامل محددة، حيث يهدف هذا القرار إلى التوطين «النوعي» ولا يختص فقط بالأجور، ويتخطى ذلك ليشمل نوعية الوظائف نفسها وطبيعة الأعمال وتدرجات المراتب الوظيفية بشكل عام وقد شارك 557 مشاركا في مسودة القرار، الذي طرحته الوزارة على الموقع وتقوم الآن بدارسته وتحليله بعد طرحه للاستفتاء.
وعللت الوزارة قرارها بأنها تطمح إلى تشجيع المنشآت على توظيف السعوديين في وظائف ذات «محتوى أعلى»، وبأجور تتناسب مع محتوى تلك الوظائف.. حيث ترغب الوزارة في مكافأة المنشآت التي تقوم بتوظيف السعوديين في تلك الوظائف، ودعم السعوديين ذوي المؤهلات المرتفعة لتوظيفهم وضمان استمراريتهم في وظائفهم وحصولهم على أجور عادلة تليق بمؤهلاتهم.. من جهة أخرى، ومن باب العدالة، ترى الوزارة أنه يجب كذلك تخفيف الضغط على بعض المهن التي تتطلب مؤهلات مرتفعة ومحددة وتعاني شح في المعروض من السعوديين المؤهلين لها بشكل كبير عن المطلوب في السوق (على سبيل المثال، الأطباء، الصيادلة والممرضات)، دون الإخلال بنسب التوطين المطلوبة من المنشآت الموظفة لهذه المهن، لأن نسبة توطين المستشفى على سبيل المثال تتضمن مهن عديدة لا تتطلب مؤهلات مرتفعة، ويوجد سعوديون باحثون عن عمل يقبلون بالعمل فيها.
القرار في نقاط
احتساب المواطنين العاملين بوظائف (طبيب، صيدلي، ممرضة) بواقع سعوديين اثنين في «نطاقات. «
يتم احتساب العمالة الوافدة بوظائف (طبيب ، صيدلي ، ممرضة) بواقع «نصف عامل وافد.«
احتساب المواطنين حاملي الدكتوراه، العاملين في الجامعات والكليات الأهلية بواقع سعوديين اثنين - يشترط أن يكون العامل على وظيفة « استاذ مساعد ، استاذ مشارك ، استاذ.«
يتم احتساب العمالة الوافدة الذين يعملون كمعلمي لغة إنجليزية في المعاهد، الجامعات والكليات والمدارس الأهلية، ورياض الأطفال ومعاهد الشراكات الاستراتيجية والكليات الصحية بواقع نصف عامل
يشترط لحساب تلك النسبة أن يكون معلم الإنجليزية من الجنسيات التالية :الأسترالية – الأمريكية - البريطانية - الجنوب أفريقية – الإيرلندية – الكندية - النيوزيلاندية.
يشترط لتطبيق النسب المخفضة أن تكون المنشأة الموظفة للعامل مدرجة في نظام حماية الأجور، ومحققة لشروطه.

صرف 50 مليار ريال لـ662 ألف متقاعد مدني وعسكري

نسبة الذكور 89.5٪ .. والإناث 10.5٪

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 6 رمضان 1436هـ - 23 يونيو 2015م
http://www.al-madina.coml

مشاري الكرشمي – الرياض
أكدت المؤسسة العامة للتقاعد أن عدد المتقاعدين بلغ 662 ألفًا يخضعون لنظامي التقاعد المدني والعسكري حتى نهاية 2014، وقد صرف لهم خلال نفس الفترة مبلغ 50 مليار ريال. وبلغت نسبة المتقاعدين الذكور 89.5%، فيما بلغت نسبة المتقاعدات الإناث 10.5% . وأشار التقرير إلى حرص المؤسسة على الارتقاء بخدماتها الإلكترونية لهم، حيث قامت بتطوير مستوى الخدمة وجودتها، ومن أبرز الخدمات المتوفرة حاليًا لجميع المتقاعدين الموقع التفاعلي للمؤسسة على شبكة الإنترنت.
ولفتت المؤسسة إلى حرصها على التواصل مع المتقاعدين عبر خدمة الرسائل النصية (SMS) حيث يتم إبلاغ المتقاعد عند الانتهاء من المعاملة أو الخدمة المطلوبة. وقد دشنت المؤسسة خلال العام حسابها الرسمي على مواقع التواصل الاجتماعي «تويتر (@PensionSA) :«كقناة تفاعلية تستطيع من خلالها تقديم خدماتها للمتقاعدين والمستفيدين، والرد على

استفساراتهم، وتلقي بلاغاتهم والتعامل معها بكل سرعة وشفافية. كما أطلقت المؤسسة النسخة الأولى المجانية من تطبيق الخدمات الإلكترونية على الأجهزة الذكية التي تعمل بنظامي تشغيل .(Android-IOS) :ويقدم التطبيق مجموعة متنوعة من الخدمات الإلكترونية لكل الفئات: «متقاعد - مستفيد - وكيل - مشترك»، في شكل مبسط يتماشى مع بيئة استخدام الأجهزة الذكية، سواء من ناحية التصفح أو الاستخدام. ومن أبرز هذه الخدمات: خدمة طلب إصدار تعريف بالمعاش، وبيان تسوية المعاش، وشكاوى ومقترحات، والاستفسار عن معاملة، كذلك يوفر التطبيق إمكانية التسجيل على الخدمات الإلكترونية للمؤسسة، وسط بيئة آمنة تحفظ سرية البيانات والمعلومات الخاصة بالمستخدم.
وأبان التقرير أن المؤسسة تساهم في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني من خلال استثمار جزء مهم من أصولها في أسهم الشركات المحلية من خلال المشاركة في رأس مال تلك الشركات ذات الجدوى الاقتصادية، حيث تساهم المؤسسة في (63) شركة محلية موزعة على قطاعات مختلفة من أبرزها قطاع المصارف والخدمات المالية، قطاع الصناعات البتروكيميائية، قطاع الإسمنت، قطاع التطوير العقاري، وكذلك قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وغيرها.

المظالم" يبت في 130 ألف قضية.. وصدور أحكام لـ 74 ألفاً»

1219 وظيفة شاغرة في الديوان منها 850 للقضاة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 6 رمضان 1436هـ - 23 يونيو 2015م
http://www.al-madina.coml

جابر المالكي – الرياض
علمت «المدينة» ان عدد الأحكام الصادرة من محاكم ديوان المظالم خلال العام الماضي بلغت 74,548 حكماً، وان عدد الدعاوى المنظورة بلغت 130,922 دعوى.
واوضح التقرير الديوان الذي اطلعت عليه «المدينة» ان عدد الدعاوى المرفوعة بلغت 89,878 دعوى، والدعاوى الواردة في محاكم الديوان 80,224 ، وبذلك بلغت نسبة الدعاوى المرفوعة من محاكم ديوان المظالم نسبة إلى الدعاوى الواردة 112. %
واكد تقرير ديوان المظالم عن وجود 1291 وظيفة شاغرة منها 850 للقضاة وأعوانهم فيما الشواغر الباقية موزعة على الوظائف المساندة والمستخدمين وبند الأجور.
واوضح الديوان انه تم تحقيق عدد من الإنجازات لها صلة بعمله القضائي وما يساند ذلك من اعمال إدارية وتنظيمية تهدف لتطوير مرفق القضاء وإيجاد بيئة قضائية مطورة توظف التقنية وتحقق أعلى المعايير القضائية بدءا من التصميم الهندسي للمحكمة وانتهاء بجودة صياغة الحكم.
وبين انه لايزال دون مبانٍ مملوكة ويشغل بمحاكمه 22 مبنى مستأجراً، واستلم صكوك تملك 63 أرضاً. وشكا من حداثة الفئة العمرية لأعضاء السلك القضائي بالديوان، وهو ما أضاف جهداً عليه في التدريب والتأهيل لاسيما مع زيادة عدد القضاة الواردة واكتمال افتتاح المحاكم الإدارية في جميع مناطق المملكة وعدد من المحافظات حيث يشكل الملازمون القضائيون 37% من قضاة الديوان.
من جانب آخر طالبت لجنة الشؤون القضائية في مجلس الشورى ديوان المظالم باعتماد خطة لتأهيل الملازمين القضائيين من خلال برنامج شامل نظري وعملي و التنسيق مع المعهد العالي للقضاء، واعتبرت اللجنة أن نسبة الملازمين القضائيين إلى عدد القضاة مرتفعة، وأوصت اللجنة أيضا بنشر الديوان ما استقر عليه القضاء الإداري للجهات الحكومية، على أن تقوم الجهات الحكومية إذا أصدرت فيه قراراً مخالفاً لهذا المستقر أن تنوه عن ذلك وأن يكون مسبباً .

«التخطيط»: 5 ٪ مساهمة التأنيث في التوطين والسيطرة للوافدة«

أكد أن القطاع الخاص لن يستوعب البطالة النسائية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 6 رمضان 1436هـ - 23 يونيو 2015م
http://www.al-madina.coml

سعيد الزهراني ـ الطائف

أكد تقرير رسمي أن سياسات سوق العمل لم تجد في تخفيض عدد الأجانب العاملين في قطاع البيع وإحلال العمالة السعودية محل الوافدة إذ تزايدت نسبة العاملين غير السعوديين في هذا القطاع من 14.21 % في عام 2013 م، إلى 16 % في عام 2014 مشيرا الى ان نسبة السعوديين العاملين تبلغ في مهن البيع في عام 2014 م حوالي 2.7 % من إجمالي المشتغلين، في حين تبلغ نسبة غير السعوديين 8.7 % من إجمالي المشتغلين.

وألمح التقريرالصادرعن وزارة التخطيط والاقتصاد ان عام 2014 شهد زيادة ضئيلة في توطين قطاع البيع من حوالي 5% في عام 2013 م إلى 6.14 % في عام 2014 م لافتا ان هذه الزيادة تعود إلى زيادة عدد النساء السعوديات العاملات في المحلات، والعاملات في المراكز والمحلات التي تم تأنيثها مؤخرا.

وبحسب التقرير تتركز العمالة الأجنبية في نشاطي تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 22 % ونشاط التشييد بنسبة 21 %. ويمثل كلٌ من قطاعي تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم قطاعات ملائمة ويمكن استهدافها للسعودة.

وبدراسة التوزيع النسبي للداخلين الجدد في سوق العمل في القطاع الخاص لعام 2014 م اتضح تزايد أعداد الموظفين في القطاع الخاص حيث بلغت الزيادة 155 ألف فرد، بلغ عدد الذكور 136 ألف موظف بنسبة 88 %، بينما زادت الإناث بحوالي 18 ألف موظفة وبنسبة لا تزيد عن 12 % من إجمالي الزيادة في عدد الموظفين في القطاع الخاص ومن الواضح أن مجالات وفرص العمل في القطاع الخاص محدودة بالنسبة إلى الإناث وبذلك لا يعول على القطاع الخاص بوضعه الحالي في حل مشكلة البطالة حيث إن النسبة الأكبر من المتعطلين عن العمل هم من النساء.

وبين التقرير ان معدل المشاركة الاقتصادية للسكان السعوديين تبلغ نسبة 41 %، لمن هم في عمر 15 سنة فأكثر في حين بقي 59 % من السكان السعوديين خارج قوة العمل بينما ظل معدل مشاركة الذكور في قوة العمل عند 65 % فقد زاد معدل مشاركة الإناث في قوة العمل نسبة السعوديات ضمن قوة العمل إلى إجمالي عدد النساء السعوديات في سن العمل من 16.4 % في عام 2013 م إلى 17.6 % في عام 2014 م.

مما يلفت النظر إلى تسارع النمو في القوى العاملة السعودية وإلى ضرورة اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لزيادة فرص العمل المتاحة للمواطنين وتشكل نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة نسبة متدنية جدا مقارنة بنسبة مشاركة الذكور إلا أنه لوحظ أن نسبة مشاركة الإناث في السنوات الأخيرة قد زادت من 14 % في عام 2011 م إلى 18 % في عام 2014 م وبلغت قوة العمل السعودية في عام 2014 م حوالي 5.6 مليون عامل، منهم 4.4 مليون فرد من الذكور بنسبة 79 % بينما تشكل الإناث 21 % من قوة العمل السعودية.

ولفت التقرير ان النسبة الأكبر من قوة العمل السعودية تركزت بين الذكور الحاصلين على الشهادة الثانوية أو ما يعادلها بنسبة 33 % من إجمالي قوة العمل للذكور، بينما تركزت النسبة الأكبر بين الإناث في الحاصلات على التعليم الجامعي فما فوق بنسبة 15 % من إجمالي قوة العمل للإناث. وكانت الزيادة الهائلة في قوة العمل السعودية الداخلة في عام 2014 م هي من الأفراد الحاصلين على الثانوية العامة أوما يعادلها وذلك بمعدل 13.%

وتراجع معدل نمو قوة العمل السعودية من الحاصلين على الشهادات دون الثانوية بنسبة سالب 6%، حيث انخفضت نسبة المشتغلين والمتعطلين السعوديين من هذه الفئة. فقد انخفضت نسبة المشتغلين السعوديين الحاصلين على التعليم دون الثانوي من 22.98 % في عام 2013 م إلى21.32% في عام 2014 م. كما انخفضت نسبة المتعطلين السعوديين الحاصلين على

التعليم دون الثانوي من 8.51 % في عام 2013 م إلى 7.42 % في عام 2014 م) وقد زادت نسبة المشتغلين السعوديين من حملة الشهادات الثانوية مقابل انخفاض نسبة المشتغلين الحاصلين على التعليم الجامعي فما فوق في عام 2014 م. كما زادت نسبة المتعطلين من حملة الشهادات الجامعية من إجمالي المتعطلين السعوديين من 49 % في عام 2013 م إلى 51% في عام 2014 نسبة المتعطلين من حملة الشهادات الثانوية زادت أيضا 33 % في عام 2013 م إلى 33.4 % في عام 2014 وبتفحص التوزيع النسبي للمشتغلين غير السعوديين حسب المستوى التعليمي اتضح أن النسبة الأكبر هي للمشتغلين الحاصلين على شهادات دون الثانوية. حيث بلغت نسبة المشتغلين غير السعوديين الحاصلين على مستوى تعليمي دون الثانوي 56 % من إجمالي المشتغلين غير السعوديين.

بينما يشكل الحاصلون على المستوى الثانوي 18 % من إجمالي المشتغلين غير السعوديين. أما الحاصلون على التعليم الجامعي فما فوق فيشكلون 21 % من إجمالي المشتغلين. وبينما تناقصت نسبة المشتغلين غير السعوديين الحاصلين على التعليم دون الثانوي في عام 2014 م.

وسجل عدد الموظفين السعوديين في القطاع الخاص زيادة بشكل كبير من 1.09 مليون موظف في 2013 م إلى 1.25 مليون موظف في 2014 م. في حين كان عدد الموظفين في القطاع الحكومي 3.15 مليون موظف في 2013 م، ووصل إلى 3.25 مليون موظف في 2014 م.

مكاتب في المحاكم لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 6 رمضان 1436هـ - 23 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150623/Con20150623779388.htm

سعود الخزيم (الرياض)

وفرت وزارة العدل التدابير اللازمة والبيئة الملائمة لذوي الاحتياجات الخاصة في مقرها بالرياض ومختلف المرافق العدلية من محاكم وكتابات عدل ودوائر عدلية، لتمكينهم من إنجاز معاملاتهم بطريقة مريحة ومناسبة.

واستحدثت الوزارة العديد من مكاتب الخدمات الاجتماعية في المحاكم العامة ومحاكم الأحوال الشخصية لتقديم الخدمات الاجتماعية في النطاق العدلي ضمن سياق طلب الخدمات الشرعية، وأعدت الوزارة ضمن جهودها في تطوير خدمات المرافق العدلية لكافة فئات المجتمع تصورا لرفع جودة خدمات الترجمة المقدمة بلغة الإشارة للمواطنين والمقيمين من ذوي الاحتياجات الخاصة من فئة الصم والبكم لتلافي حدوث الأخطاء في خدمات الترجمة المقدمة لهم، وذلك بهدف تلافي العقبات والمصاعب التي يعاني منها ذوو الاحتياجات الخاصة وعائلاتهم عندما يتعاملون مع مختلف المرافق العدلية.

كما سعت الوزارة لتنظيم وتطوير خدمات الترجمة بلغة الإشارة لتتسم بالجودة العالية، حيث عملت الجهات المختصة بالوزارة على إعداد الدراسات اللازمة لتحقيق تطلعات المستفيدين، ومن ثم أعلنت استحداث وظائف مترجمي إشارة واشترطت الوزارة لضمان أهلية المتقدمين لتلك الوظائف المستحدثة حصولهم على شهادة البكالوريوس في تخصص الإعاقة السمعية.

وأطلقت الوزارة مشروعا لتأسيس خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة في مختلف الدوائر العدلية، يركز على الالتزام بالتشريعات والقوانين الدولية لتحسين وصول هذه الخدمات لهم عند مراجعتهم للمحاكم وتوفير البيئة العدلية التي تفي بمتطلباتهم وحاجاتهم.

ويهدف المشروع إلى العناية بالأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة من معاقين وكبار سن ومرضى، وتقديم الخدمات الاجتماعية داخل النطاق العدلي لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن، وجعل المحاكم في مختلف مناطق المملكة بيئة صديقة لذوي الظروف الخاصة الذين يحتاجون لتعاملات وخدمات خاصة.

وتعزز وزارة العدل مسؤوليتها الاجتماعية تجاه أفراد المجتمع بتركيز الاهتمام ضمن خططها الاستراتيجية على المشاريع التي ترمي إلى التوسع في إيصال الخدمات لكافة فئات المجتمع ومن ضمنهم الأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة، وأجرت الإدارة العامة للمشاريع بالوزارة دراسة على ثلاث مراحل تشمل إعداد الدراسات لسهولة الوصول للمباني المنفذة والمباني

تحت التصميم والمباني تحت التنفيذ وذلك بالاعتماد على الكود السعودي الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة والصادر من مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة، إضافة لإجراء التعديلات على المباني المنفذة وتحت التنفيذ بما يتناسب مع الاحتياجات الخاصة.

وزارة العمل: التحقيق في شكوى عامل المسجد

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 6 رمضان 1436هـ - 23 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150623/Con20150623779404.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
توضيحا لما تم تداوله في مواقع التواصل الاجتماعي لمقطع مواطن يناشد وزارة العمل بالتدخل من أجل حقوق عامل وجده في أحد المساجد، أكد المتحدث الرسمي للوزارة تيسير المفرج، أن الوزارة تابعت الحالة فور رصدها للمقطع، حيث تم استدعاء صاحب العمل للتحقق في شكوى العامل، كما تم الوقوف على سكن العمال التابع للمنشأة والالتقاء بالعامل صاحب الشكوى. وتؤكد الوزارة أنها تتابع تفاصيل الحالة لمعالجتها وفق ما تقتضيه الأنظمة، وتتقدم بالشكر لصاحب المقطع على إيصاله الحالة. ودعا المتحدث الرسمي الجميع إلى المبادرة بالإبلاغ عن المخالفات عن طريق التواصل مع هاتف خدمة العملاء رقم (19911)، أو زيارة أقرب مكتب عمل في مدن ومحافظات المملكة.

الصحة تحمِّل مستشفى القنفذة إهمال ملفات المرضى

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 6 رمضان 1436هـ - 23 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150623/Con20150623779554.htm

إبراهيم المتحمي (القنفذة)
حملت صحة القنفذة بعض موظفي مستشفى القنفذة العام مسؤولية إلقاء ملفات طبية ووثائق رسمية تتعلق بخصوصية المرضى وتاريخهم المرضي في مرمى النفايات.
جاء ذلك في خطاب وجهه مدير إدارة الرقابة والمراجعة الداخلية بصحة القنفذة عبدالعزيز الزبيدي، لمدير مستشفى القنفذة العام بالرقم 2324895 وتاريخ 1436/8/27هـ وصورة لمدير الشؤون الصحية بالمحافظة «تحتفظ به عكاظ»، موضحا فيه أن هناك قصورا في العمل واضحا للعيان بالمستشفى مع عدم وجود متابعة على أداء الموظفين، مما نتج عنه رمي ملفات المرضى وبياناتهم الخاصة جدا، ووضع صحة القنفذة داخل دائرة الإهمال وتحت المساءلة من المرضى ووزارة الصحة والجهات الرقابية، مطالبا إدارة المستشفى بالإفادة عن ذلك وذكر الأسباب والمتسببين ونتائج التحقيق في تلك المخالفة.
وكانت «عكاظ» قد نشرت في عددها رقم 5104 وتاريخ 1436/8/21هـ تحقيقا بعنوان «أسرار مرضى مستشفى القنفذة في مرمى النفايات»، وأثار ذلك ردة فعل غاضبة في أوساط ذوي المرضى الذين طالبوا بمحاسبة المتسبب في رمي أوراقهم بمرمى النفايات.

طالبت بتكاتف دولي لمكافحة الإرهاب

المملكة تؤكد احترامها المواثيق وترفض تسييس حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 6 رمضان 1436هـ - 23 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150623/Con20150623779582.htm

واس (جنيف)

أكدت المملكة أنها من أوائل الدول التي دعمت حقوق الإنسان، واحترمت المواثيق الدولية تجاهها كافة، بما يتفق مع الشريعة الإسلامية التي كفلت للإنسان حقوقه، وحفظت له دمه وماله وعرضه وكرامته.

جاء ذلك في كلمة للمملكة أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف ألقاها مندوبها الدائم في الأمم المتحدة السفير فيصل بن حسن طراد، وقال فيها بالرغم من هذه الجهود الواضحة للعيان لاحظت المملكة أن بعض التقارير المتعلقة بمواضيع حقوق الإنسان، وبعض الدول التي تريد أن تبني عليها واقعا جديدا قد أفرغت مبادئ حقوق الانسان من مضامينها السامية، وجنحت إلى محاولة تسييسها واستغلالها في التعدي والهجوم على الحقوق الأساسية للدول، بمعايير لا يمكن وصفها إلا بالانتقائية والازدواجية لخدمة أهداف سياسية ودون أي احترام ومراعاة لحق الآخرين في التمتع بخصوصيتهم الثقافية والدينية.

وشدد على احترام كل ما له صلة بذلك، وأي تهجم أو تطاول على حق المملكة السيادي أو انتقاص من شريعتها الإسلامية أو المساس باستقلال قضائها ونزاهته، يعد تدخلا في شؤونها الداخلية، وهو أمر لن تسمح به ولن تقبله على الإطلاق.

وأضاف أن المملكة تستهجن استمرار البعض في الاستهزاء بالدين الإسلامي، وبشخص نبي الرحمة والهدى سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) تحت شعار حرية الرأي والتعبير وحرية المعتقد، أو كردة فعل تحت أي مبرر وبسبب جرائم إرهابية ارتكبتها زمرة لا يمثلون إلا أنفسهم، مشددا على أنه لا يوجد أي مبرر لمثل هذه الإساءات المتعمدة ضد الإسلام واستفزاز مشاعر مليار ونصف المليار مسلم حول العالم.

ودعا السفير طراد إلى التحلي بالعقل والحكمة، والابتعاد عن إثارة الفتن والحقد والضغينة ضد الإسلام والمسلمين وأي من الأديان السماوية وعدم ازدراء الأنبياء والرسل عليهم جميعا (الصلاة والسلام)، مشددا على أن حرية التعبير المسؤولة لا تعني إهانة المعتقدات الدينية، وإثارة نزعة الإسلام فوبيا. كما دعا الجميع إلى عدم تعطيل الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب بل المشاركة بالانضمام إلى الجهد الدولي الصادق لمحاربة الإرهاب، الذي ترفضه المملكة بأشكاله وصوره كافة مهما كانت دوافعه أو الجهات التي تقف وراءه، حيث إن الإرهاب يخالف جميع تعاليم الديانات السماوية، والمبادئ والأخلاق الإنسانية السامية..

كما، أكد سفير المملكة ومندوبها الدائم في الأمم المتحدة بجنيف السفير فيصل بن حسن طراد أن حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، حفظه الله، حرصت على تأمين الحياة المستقرة لجميع المواطنين، ومساعدة الفئات المحتاجة التي طالها الفقر والعوز، كما نصت الخطة العاشرة للتنمية لأعوام (2015 - 2019م) على الاستثمار الأمثل في الموارد السكانية، ورفع المستوى المعيشي، وتحسين نوعية الحياة لجميع فئات المجتمع.

وبين السفير فيصل طراد في كلمة للمملكة أمام مجلس حقوق الإنسان خلال مناقشته أمس للفقر المدقع وحقوق الإنسان أن الدولة أخذت على عاتقها كفالة حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ، والمرض، والعجز، والشيخوخة.

وأشار إلى أن الصندوق الخيري لمكافحة الفقر الذي يعمل عبر آليات تقديم القروض الحسنة لإقامة مشروعات استثمارية صغيرة لفئة الفقراء أو تطوير القائم منها لمساعدتهم على القيام بأعمال تتناسب مع قدراتهم وإمكانياتهم، موضحا أنه بلغ ما جرى تقديمه من الصندوق للمستفيدين نحو مليار ريال.

وخلال مناقشة المجلس أمس لقضية تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب أوضح أن المملكة قد تنبهت مبكرا لخطورة آفة الإرهاب على المجتمعات الإنسانية، وما تشكله من تهديد غير مسبوق لحق الإنسان في الحياة وحقه في

عالم مسالم وآمن ومستقر. يمارس هذا التهديد أفراد وجماعات استهانوا بحياة الإنسان وقيمتها وشرعوا لأنفسهم الحق بحرمانه من الحياة تحت مبررات وذرائع لا وجود لها إلا في عقولهم الفاسدة والشيء الوحيد المقدس لديهم هو سفك الدماء بطريقة بالغة القسوة والبشاعة تنفر منها النفس البشرية السوية.
ولخص تلك الجهود بالمواجهة المباشرة من خلال الضربات الاستباقية وملاحقة الأطراف المتورطة في مثل تلك الأنشطة وتقديمهم للعدالة ليأخذوا جزاءهم المستحق، إضافة إلى الإعلان عن قوائم المطلوبين للمثول أمام العدالة متعاونة بشكل كبير مع الشرطة الدولية.
ونوه السفير فيصل طراد بالمعالجة الفكرية للمتبنين لفكر الإرهاب، وذلك من خلال إعادة تأهيلهم لإدماجهم بالمجتمع أعضاء صالحين، وقد أنشى لذلك في عام 2005م مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية، وهو مؤسسة إصلاحية تعنى وفق عمل استراتيجي بإعادة التأهيل الفكري لهؤلاء الأشخاص بتعزيز الأمن الفكري، ونشر الوسطية والاعتدال.
وأضاف أنه إيمانا من المملكة بأهمية تكاتف وتآزر الجهود الدولية في مواجهة الإرهاب دعت إلى تأسيس المركز الدولي لمكافحة الإرهاب الذي أنشئ عام 2005م وقدمت مبلغ 110 ملايين دولار أمريكي لدعم أنشطته، واستضافت عدة فعاليات دولية في مجال مكافحة الإرهاب كان آخرها الاجتماع الثاني الذي عقد بمدينة جدة في السابع من شهر مايو لهذا العام 2015م لمجموعة مكافحة تمويل تنظيم داعش الإرهابي وتجفيف منابعه، فضلا عن قيامها بالمصادقة والانضمام لعدد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب وتمويله التزاما بتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

شلبي لـ"سبق": إحالة المعاملة للجنة النظر لإكمال اللازم وإصدار القرار النهائي

"صحة مكة" تنتهي من التحقيق مع مجمع طبي مُتهم بالتسبب في وفاة بعض المواليد

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 6 رمضان 1436هـ - 23 يونيو 2015م
http://sabq.org/AmAqde

عوض الفهمي- سبق- مكة المكرمة:
انتهت الشؤون الصحية بمكة المكرمة من التحقيق مع منسوبي أحد المجمعات الطبية حول اتهام طبيب عربي لطبيبة النساء والولادة بالمجمع بتسببها في وفاة عدد من الأطفال أثناء ولادتهم.
وكان الطبيب العربي- والذي كان يعمل سابقاً بالمجمع الطبي- قد تقدم بشكوى للشؤون الصحية برقم 2367851 وتاريخ 1436/8/30هـ قال فيها: "إن طبيبة النساء والولادة تسكن خارج المجمع ولا تحضر للتوقيع على الكشف الطبي على المريضات اللائي يأتين للكشف بعد انتهاء الدوام وبالتالي تحدث وفيات وإصابات بالغة الخطورة بسبب نقص الأكسيجين بالدم، وذلك نتيجة القرار الخاطئ الذي تتخذه الممرضة سواء بإكمال الولادة أو حتى بتأجيل الولادة لساعات أو أيام."

وقال الطبيب العربي إن ممارسة الطب وخطوات العلاج هو قرار يتخذه الطبيب الذي تم تأهليه علمياً، حتى يستطيع أخذ العلاج المناسب وفي الوقت المناسب، ويتجلى هذا بوضوح أكثر بمسألة الولادة، فالولادة قرار يتخذه طبيب النساء والولادة بعد توقيع الكشف الطبي على المريضة بعد الانتهاء من كشف عام وتحاليل وأشعة وغيرها.
وأشار الطبيب في شكواه إلى أنه سبق له وأن تحدث مراراً "وتكراراً" مع صاحب المنشأة الطبية بل وحذره من عاقبة ذلك في الدنيا والآخرة، وأكد له أنه لن يعتبر مشاركاً فيما يحدث فقط بل سيكون المسؤول الأول عن هذا العبث بحياة السيدات.

وأكد الطبيب العربي أنه قبل مغادرته للمنشأة الطبية حدثت حالة وفاة لطفل مولود وتم استدعاؤه من قبل مالك المنشأة الطبية في اجتماع خاص حضرت فيه الطبيبة المتهمة برفقة أخصائي الأشعة وقد وجهوا له أصابع الاتهام بأنه يخبر أهالي الضحايا بما يتعرضون له في العيادة الطبية ويطلب منهم الذهاب للشؤون الصحية لتقديم شكوى ضد العيادة، وقد قام الطبيب بتسجيل الاجتماع صوتياً "كاملاً."

وأشار إلى أن التسجيل الصوتي الذي يحتفظ به والذي تبلغ مدته 40 دقيقة هو ما يثبت – على حد قوله – إدانة المتهمين.

وقال الطبيب العربي إنه ذات مرة حضرت للعيادة امرأة حامل عند الساعة 11م وتم الكشف عليها من قبل الممرضة ولم يتم استدعاء طبيبة النساء والولادة (كالعادة في حالات خارج الدوام)، حيث أخبرت الممرضة المريضة بأن عليها الذهاب للمنزل لأن موعد الولادة لم يحن بعد. إلا أن المريضة عادت ومعها زوجها الساعة 2 فجرًا" وقد مات الجنين بسبب قرار خاطئ من ممرضة ليست مؤهلة لممارسة الطب.

وذكر الطبيب العربي أن إحدى الأمهات اللائي ولدن بالعيادة كانت مصابة بفيروس (ب) الالتهاب الكبدي وهذه الحالة قد أتت "فجرًا" بعد أن ولدت بالمنزل، وقام هو بالكشف على المولود وكانت صحته جيدة، وقد تم التوقيع على الكشف الطبي من قبل الممرضة وسط غياب طبيبة النساء والولادة وبعد الكشف على الأم لم يتم عمل فحوصات مخبرية للأم إلا صباح اليوم التالي، حيث تم أخذ عينة وتم خروج الأم وعندما ظهرت النتائج اتضح أنها مصابة بفيروس (ب) القاتل.

من جهته قال لـ"سبق" الناطق الإعلامي لصحة مكة المكرمة عبدالوهاب شلبي، إنه وبعد إكمال التحقيقات اللازمة من قبل اللجنة المعنية، أحيلت كامل المعاملة للجنة النظر في مخالفات المؤسسات الصحية الخاصة، لاتخاذ اللازم، وإصدار القرار النهائي.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

بعد تداول مقطع لسوء النظافة في مركز النقاهة بمستشفى الملك فهد بجدة

وزير الصحة يضع معايير صارمة لنظافة المنشآت الصحية .. تحت رقابته المباشرة

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 6 رمضان 1436هـ - 23 يونيو 2015م
http://www.aleqt.com/2015/06/23/article_967823.html

أمل الحمدي و «الاقتصادية» من جدة

قال مصدر مسؤول في وزارة الصحة عن توجه وزير الصحة لوضع معايير صارمة للنظافة لجميع المنشآت الصحية وتشكيل لجنة لذلك، وستكون برقابته المباشرة على المعايير وكيفية تطبيقها، كما ستضع رقابة على شركات النظافة والصيانة. وذلك إثر المقطع الذي تم تداوله أمس الأول عبر مواقع التواصل الاجتماعي حول سوء النظافة في مركز النقاهة التابع لمستشفى الملك فهد في جدة، الذي أوضحت وزارة الصحة بعد التحقق من المقطع، وجود حشرات في إحدى غرف المرضى، حيث وجه المهندس خالد الفالح وزير الصحة بعدد من القرارات يتصدرها إعفاء جميع المسؤولين المعنيين وهم مدير المستشفى ومدير مركز النقاهة ومديرة التمريض والمشرفين على الصيانة و النظافة، وإغلاق المبنى وضرورة الإسراع في الانتقال إلى المبنى الجديد في المساعدية، ووضع معايير صارمة للنظافة في كافة منشآت الوزارة الطبية واستحداث إجراءات إدارية رادعة لمنع تكرار هذا الإهمال.

"الوحدة الوطنية" بين المادة 12 والمادة 39

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 6 رمضان 1436هـ - 23 يونيو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=26812

عبير العلي

الأمل أن تتبنى الحكومة إصدار نظام يحمي الوحدة الوطنية دون الرجوع إلى مجلس الشورى إذا كان لا يستطيع تفهم ضرورة مثل هذا النظام، أو تولي هذه المهمة

بداية لا نستطيع الجزم بأن مجلس الشورى لم يقدم في تاريخه الكامل أي خطوات إيجابية تجاه الوطن والمواطنين، بل كانت هناك بعض التوصيات والمحاولات التي تطرح من وقت لآخر حركت الماء "الراكد" حول بعض الموضوعات، وأحرجت العقول التي اعتادت الثبات و"الطبطبة" على المواجع، وإخفاءها تحت ركام من التبريرات مثل"غير ممكن" و"غير ضروري."

وسواء قوبلت مثل هذه التوصيات المهمة والضرورية بالرفض أو القبول فإنها على الأقل ساعدت المجتمع على التوقف لوهلة للنظر في "أولوياته" التي يهتم بها مجلس الشورى، وأظهرت لنا الوجه الآخر لأصحاب التوصيات أو الرافضين والمؤيدين لها، وخلقت لدى المواطن البسيط الذي يعلق آمالا كبيرة على هذا المجلس تساؤلات وآراء تساعده كثيرا على رفع وعي الناس باحتياجاتهم ومطالبهم.

ما حدث من جدل –ولا يزال– وشعور بالخيبة إثر رفض مجلس الشورى في إحدى جلساته الأخيرة بالأغلبية لثلاثة مقترحات لتشريع نظام للوحدة الوطنية، كان قضية من أحد أهم القضايا المحلية المتداولة مؤخرا، وكان هذا الرفض بالأغلبية له ما يبرره لدى الرافضين كالقول: "إن الوحدة الوطنية توافق على مشروع تذوب فيه الهويات والانتماءات الصغرى التي قد تؤثر سلبا على جدار الوحدة" و"إن الموافقة على هذا المقترح يمثل تشكيكا في إجراءاتنا وأنظمتنا ويؤكد للعالم بأننا كنا على خطأ في السابق" و"إن النظام سوف يسبب التشويش على أنظمتنا وعلينا العودة إلى القرآن الكريم وهو دستورنا ودستور بلادنا"، ورأي آخر يشير إلى أن هذا النظام "هو اعتداء على النظام الأساسي للحكم وأنه انحراف وعبث ولا يرتقي إلى مستوى نظام" وغيرها من التبريرات التي تنقل من يقرأها من الشعور بالحيرة إلى الضحك والتعجب.

ولأننا لم نطلع على هذه المقترحات الثلاثة وتفصيلاتها التي رأى فيها بعض الأعضاء تجاوزا على دستورنا الأول في التشريع "القرآن الكريم" وتعارضا مع النظام الأساسي للحكم، فسنحسن الظن كالعادة ونقول: إنه ربما مثل هذا القرار المهم والذي يحتاجه الوطن ومن فيه من مواطنين ومقيمين ليس من صلاحيات مجلس الشورى البت فيه، بل ينبغي أن يكون صادرا من الحكومة، وأنه ربما على الأعضاء المعارضين الكرام تفهم أن تبني أنظمة وتشريعات جديدة تصب في صالح الوطن لا تعد في أي حال من الأحوال تعديا على مصدرنا التشريعي الأول، ولا تجاوزا للأنظمة في نظام الحكم الرئيسي، ولا تعتبر في عالم متغير ويحتاج للتجديد بما يتواكب مع معطياته نوعا العبث أو الإدانة لما سبق العمل به سنوات طوال ولم يصبح كافيا وحده في الوقت الحالي، بل إن العجز عن التطور والتغيير ولو على مستوى الأنظمة وسن القوانين المناسبة مع كل زمان ومكان هو العبث الحقيقي، والتخاذل المخزي في محاولات الحفاظ على الوطن وأمنه وسلامه.

وسأتوقف قليلا عند إحدى النقاط التي احتج بها بعض المعترضين على مقترحات الوحدة الوطنية، وهي أن فيها تعارضا مع النظام الأساسي للحكم: ففي الباب الثالث لنظام الحكم الأساسي تحت بند "مقومات المجتمع السعودي" تنص المادة 12 -والتي تحجج بها بعض معارضي مقترح نظام الوحدة الوطنية- على أن "تعزيز الوحدة الوطنية واجب، وتمنع الدولة كل ما يؤدي إلى الفرقة والفتنة والانقسام."

وهنا يتبادر إلى الذهن سريعا تساؤل عن ماهية السبل التي وضعتها الدولة لمنع ما يؤدي إلى الفرقة والفتنة والانقسام؟ صحيح أن تعزيز هذه الوحدة الوطنية واجب تحرص عليه منذ تأسيسها، لكن الظروف المحيطة والأوضاع الأمنية والسياسية وغيرها في دول الجوار وظهور كثير من التنظيمات الحزبية والإرهابية حولنا مع ما يوجد ممن يواليها بالداخل ويتحين الفرص للنيل من أمن وسلام الوطن، تحتم وجود مثل هذا النظام.

وهذا لن يتحقق إلا بوجود "قانون" واضح وصريح يجرم كل ما من شأنه المساس بهذه الوحدة من تطاول على الأديان والمذاهب والأشخاص بوصفهم الإنساني البحت لا القبلي أو الوظيفي أو الرياضي وغيرها.
وبالعودة للنظام الأساسي للحكم أيضا في إحدى مواده في الباب الخامس تحت بند "الحقوق والواجبات" تنص المادة 39 على أن "تلتزم وسائل الإعلام والنشر، وجميع وسائل التعبير بالكلمة الطيبة وبأنظمة الدولة، وتسهم في تثقيف الأمة ودعم وحدتها، ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة والانقسام أو يمس بأمن الدولة وعلاقاتها العامة أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه، وتبين الأنظمة كيفية ذلك."
كتبت هذه المادة عام 1992 أي قبل ظهور وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة التي يمكن أن تدرج تحت عبارة "وسائل التعبير"، وجميعنا يعلم كيف تعتبر هذه الوسائل أرضا خصبة لما يؤدي إلى الأمور التي حذرت منها هذه المادة من تبادل الشتائم والتهم والتعدي على حريات الناس والتطاول عليهم، مع ما تقترفه بعض الوسائل التقليدية من إثارة للنعرات القبلية أو التحريض الطائفي العلني أو التخوين للآخرين.
وكلها تصرفات تتعارض مع هذه المادة التي يمكن فقط لمن حدث له ضرر أن يتقدم بالشكوى ومحاكمة المعتدي حسب نظام جرائم المعلومات، ولكن قبل هذا أليس من الأولى أن يكون هناك "قانون" واضح وصارم يعلم به الجميع، ويخشى تجاوزه قبل أن يبدأ التحريض أو الشتم أو التطاول على أمن الوطن أو تخوين الآخرين؟ لو وجد نظام بقوانين لا لبس حولها وعقوبات صارمة لأي متجاوز "لسور" الوحدة الوطنية، لما وجدنا مثلا من يغرد عبر حسابه في تويتر بكل طمأنينة مكفرا هذا، أو شاتما ذاك، أو متحدثا بطائفية عن مدينته كدولة داخل دولة، أو ملغيا إنسانية الآخرين ووطنيتهم وتدينهم تحت أي صفة.
إن كان مجلس الشورى لا يستطيع تفهم ضرورة مثل هذا النظام، أو تولي مثل هذه الشؤون المهمة، فإن الأمل أن تتبنى الحكومة هذه الأمور دون الرجوع إليه، وهي القادرة على أن تستصدر ما يحمي الوحدة الوطنية ويتفق مع سياسية الدولة وتشريعها وتمنحه مسماه وتوصيفه المناسب.
إن خشية قيام نظام أو قانون يحمي وحدة الوطن من خلال ضبط تصرفات المواطنين والمقيمين المتعدية على القيم الإسلامية التي ضمنت الحرية والمساواة والعدل للجميع وقام عليها نظام الحكم السعودي أمر لن يخشاه إلا جاهل بحقيقة ما يهدد وطننا، وما قد نواجهه لو استمر التمادي في التغاضي عما يسبب شرخا في جدار الوطن، أو أن يكون متخندقا خلف أهداف حزبية خفية تحور الأمور لمصالحها الخاصة.

الخادمات.. وسرقة الأدوار

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 6 رمضان 1436هـ - 23 يونيو 2015م
http://www.al-madina.com

إبراهيم محمد باداود

على الرغم من ارتفاع نسبة النمو السكاني في المملكة ، وعلى الرغم من أن نصف عدد السكان هم من فئة الشباب وعلى الرغم من محدودية الدخل المادي لدى معظم فئات المجتمع إلا أن هناك فرداً أستطاع التسلل إلى مجتمعنا وحجز مكاناً خاصاً بين أفراد الأسرة - على الرغم من صعوبة وجوده - وسرقة أدوار أفراد آخرين في الأسرة ليصبح جزءًا أساسياً عند كثير من الأسر ، ولم يعتمد هذا الفرد على جهده الشخصي بل نحن من قمنا بمساعدته على هذا الأمر ودعمه للاستيلاء على الدور الأساسي لربة المنزل أو الدور الذي يقوم به بعض الأبناء أو البنات في مساعدة آبائهم ، فأصبح هذا الفرد هو المسيطر على شؤون المنزل والمسؤول عن الأكل والشرب بل وحتى رعاية الأطفال.
هذا واقع كثير من بيوتنا التي وافقت بملء إرادتها على استضافة هذه الخادمة وإعطائها المال وتوفير المأوى والطعام والدواء لها لكي تقوم بهذه السرقة بل إننا توسعنا في هذا المجال فأصبحت بعض المنازل لايكفيها خادمة ، فواحدة مسؤولة عن النظافة وأخرى مسؤولة عن الأولاد وثالثة مسؤولة عن الطبخ يضاف إلى هذا الفريق فريق آخر مكون من السائق

والحارس وغيرهم وهكذا لم يعد يشعر الإنسان أنه يعيش في منزل مع زوجته وأبنائه بل أصبح يعيش في شركة يوجد بها عدد من الموظفين الذين تم تسخيرهم للقيام بمهام قد يكون بعضها من المهام الأساسية والتي من المفترض أن يقوم بها الوالدان أو الأبناء.

بعض الخادمات أصبحن يملكن سلطة في بعض المنازل قد لا يملكها أصحاب المنزل أنفسهم كيف لا وهن في كل فترة يقدمن شروطاً جديدة للإستمرار في العمل لأن العروض تنهال عليهن من كل حدب وصوب وأجورهن في ازدياد ، ولذلك نحن في حاجة ماسة إلى أن يكون هناك آلية واضحة لتعامل ربات البيوت مع الخادمات على أن ينحصر عملهن في إطار محدد بعيداً كل البعد عن العمل الأساسي لربة المنزل.

إننا نحرص كل الحرص على الاطلاع على أدق التفاصيل عندما يتقدم موظف للحصول على وظيفة ما وتعريفه بإطار عمله وهو يقضي ثماني ساعات بيننا ، فكيف بخادمة تقوم بالعمل داخل منازلنا وتشاركنا الأكل والشرب والمنزل بل وأحيانا التربية . .

دول الخليج تطالب "مجلس حقوق الإنسان" باحترام مدونة قواعد السلوك

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 29 شعبان 1436هـ - 16 يونيو 2015م
http://alhayat.com/

جنيف - «الحياة»

أكدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اليوم (الإثنين) في بيان مشترك أمام مجلس حقوق الإنسان، التزامها واحترامها للآليات التابعة لمجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك عمل الإجراءات الخاصة، لا سيما وأن هناك زيارات ميدانية قام بها مقررون خاصون إلى دول مجلس التعاون وبترحيب من حكوماته التزاماً منها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وجدد سفير دولة قطر في الأمم المتحدة في جنيف فيصل حنزاب الذي ألقى البيان، امتثال دول مجلس التعاون لمنهجيات الأمم المتحدة والآليات التابعة لمجلس حقوق الإنسان، إيماناً منها بأهمية تعزيز وحماية حقوق الإنسان وفق المنهجيات والاتفاقيات الدولية التي هي طرف فيها، ولقناعتها التامة بأن التعامل مع هذه الآلية يصب في إطار تعزيز وحماية حقوق الإنسان وللاستفادة من تجارب الآخرين.

وأعربت دول المجلس عن استغرابها واستيائها الشديدين عما يصدر من تصرفات غير مفهومة وغير مقبولة من قبل المقررين الخاصين، وهي خارجة عن نطاق «مدونة قواعد السلوك» لأصحاب الولايات والتي كان الغرض منها وفقاً للمادة 1 من المدونة، تعزيز فعالية نظام الإجراءات الخاصة، وذلك بتحديد معايير السلوك الأخلاقي والمهني التي يتعين على أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان مراعاتها في أثناء الاضطلاع بولاياتهم.

واشار إلى أن المقررين الذين زاروا دول المجلس لم يلتزموا بشكل تام بالمدونة التي ارتضاها الجميع منهجية في العمل، وذلك من خلال تقديم طلبات جديدة أثناء الزيارة خارجة عن نطاق البرنامج الرسمي المعد سلفاً والمتفق عليه، بالإضافة إلى الإدلاء بتصريحات استباقية في الاستنتاجات عن الزيارة، وكتابة تقارير بعيدة كل البعد عن الدقة والواقع اعتماداً على مصادر غير رسمية وغير موثوقة و بعيدة كل البعد عن المجتمع الخليجي، ما من شأنه أن يؤثر في مصداقية التقرير وبالتالي يكون غير ذي جدوى.

وشددت دول مجلس التعاون على أن مجلس حقوق الإنسان واللجنة المعنية بالشؤون الاجتماعية والإنسانية والثقافية التابعة للجمعية العامة، هما المحفلان الرئيسان اللذان يستعرض أصحاب الولايات الخاصة تقاريرهم أمامهما، ولكن بعض الممارسات غير المسؤولة خارج إطار المجلس من قبل بعض الإجراءات وبضغط تمارسه بعض المنظمات غير الحكومية من شأنه أن يؤثر بشكل سلبي على طبيعة عمل الإجراءات الخاصة والغرض الذي أنشأت على أساسه.

وطالبت دول مجلس التعاون ضرورة أن يتحلى المقررون بالنزاهة والاستقلالية واحترام سيادة الدول والالتزام بمدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات بغية تحقيق الهدف المنشود.

وعارضت دول مجلس التعاون مشروع القرار المعني بحقوق المثليين، مؤكدة أنه مرفوض، مستنكرة في الوقت نفسه أن يوصي المفوض السامي لحقوق الإنسان زيد بن رعد في التقرير الصادر منه بناء على القرار السالف الذكر بأن تتصدى الدول لرفض المثلية وتعد ذلك تجاوزاً غير مقبول ومرفوض على العموم من موظف يحمل صفة دولية بتبنيه موضوعاً لا يقبله الدين الإسلامي الحنيف الذي حفظ للإنسان دمه و ماله وعرضه وكرامته، ولا يوجد توافق دولي عليه وتعتبره خروجاً عن المألوف.

كاريكاتير

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 29 شعبان 1436هـ - 16 يونيو 2015م

http://alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor

اليوم

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 29 شعبان 1436هـ - 16 يونيو 2015م

http://www.alyaum.com/article/4074755